

أولاً- جهود منظمة الشفافية الدولية :

1- نشأتها: تأسست سنة 1993، وهي إحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات عن الفساد. و تضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا. " وتعتقد منظمة الشفافية الدولية أن الإصلاح الإداري ضروري لمحاربة الفساد ففي تقريرها السنوي لسنة 2005، تتمتع الدول الاسكندنافية بأفضل سجل في محاربة مختلف أنواع الفساد في المعاملات الرسمية إذ هناك شبه عدم وجود للرشوة ومحاولات إغراء أصحاب القرار للحصول على فوائد تجارية أو شخصية.

2- مؤشراتها تصدر منظمة الشفافية الدولية ثلاث مؤشرات هي:

- مؤشر مدركات الفساد؛

- التقرير العالمي الشامل عن الفساد ويركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل بالدولة.

- مؤشر دفع الرشوة وتعتمد فيها على نتائج جمعية جالوب الدولية.

3- مميزات منظمة الشفافية الدولية : تتميز بـ:

- العمل من اجل نشر الديمقراطية ؛

- ترسيخ القيم الأخلاقية ؛

- تطوير أساليب الإجراءات داخل الحكومات؛

4- أهداف منظمة الشفافية الدولية:

- بناء تحالفات محلية و إقليمية و عالمية تضم الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص لمحاربة الفساد الداخلي و الخارجي ؛

- تنظيم و دعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق النزاهة و الشفافية؛

- المساعدة في تصميم و تنفيذ النزاهة الفعالة؛.

- تفعيل دور الاتحاد الدولي لتحسين و تقوية نظم النزاهة المحلية و الدولية لمحاربة الفساد.

- سن التشريعات و وضع البرامج المختلفة لمكافحة الفساد؛

5- الأساليب المستخدمة للمنظمة لتحقيق النزاهة و الشفافية : تعتمد المنظمة على الأفراد الذين يساهمون بأفكارهم وبمجهوداتهم بفاعلية لمحاربة الفساد و دفع الأفراد و تشجيعهم للحياة في النزاهة و ذلك باستخدام الأساليب التالية:

-تسجيل كافة المعلومات عن الأعمال الفاسدة و وضع الحلول و الاقتراحات المناسبة لتحسين الصورة الحالية أو لا بأول؛

- الاحتفاظ بالمعلومات و تقديمها لمن له الحق الشرعي للاطلاع عليها ؛

- الإفصاح و الإبلاغ بكل جراءة و شجاعة من قبل الأفراد و إلقاء اللوم على كل الأعمال الفاسدة و تقديم الشكاوي عند رؤيتهم لأي أعمال فاسدة أولا" بأول حتى يمكن وضع الإصلاح المناسب لها تشكيل دائرة النزاهة.

ثانيا- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري والمالي :

قد اعتمد الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري والمالي يوم 31 أكتوبر 2003 و تحتوي الاتفاقية على 71 مادة قانونية موزعة على ثمانية فصول رئيسية .

1- أهداف الاتفاقية: تهدف إلى:

- ترويج و تدعيم التدابير الرامية إلى منع و مكافحة الفساد بكفاءة عالية؛
- ترويج و تيسير و دعم التعاون الدولي و المساعدة في مجال منع و مكافحة الفساد ؛
- تعزيز النزاهة و المساءلة و الإدارة السليمة للممتلكات و الشؤون العمومية .

ثالثا"-برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري والمالي :

يعتبر البنك الدولي هو اكبر المؤسسات المالية الدولية المعنية بتنمية الدول النامية و في سنة 1997 أعلن البنك برنامجا" شاملا" لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ألا و هو إنشاء جهاز لمكافحة الفساد يملك الصلاحيات و الإمكانيات الكافية يتبع رئيس الدولة أو رئيس الوزراء.

رابعا: نتائج بعض الدراسات التي اجريت في مختلف دول العالم :

- قدرت في الفلبين خسائر الدولة من الإيرادات الضريبية بسبب الفساد بحوالي 51%،
- ذكرت دراسة أكاديمية في الأردن أن 22.5% من أوقات الموظفين تستنزفها أعمال لا يصح القيام بها في أثناء العمل، ومثلها لأعمال من الواضح أنها غير مجدية وتضيع وقت العمل مثل شرب الشاي والقهوة وقراءة الصحف، أي أن حوالي نصف أوقات الموظفين تذهب هدرا، و قدرت إنتاجية الموظف في مصر بـ 27 دقيقة فقط يوميا.

- دلت دراسات أجريت في تايلند و إندونيسيا و الهند و كوريا أن الحكومات تدفع ما بين 20 و 60% زيادة على الأسعار التي ينبغي ألا تدفعها، ومرد هذه الزيادة في قيمة السلع هو الفساد، واضطرت منظمات الغوث الدولية في دول أفريقية إلى دفع رشى كبيرة لمسؤولين كبار لأجل السماح بإيصال المعونات للفقراء.

- يكلف الفساد الاقتصاد الأفريقي (148) بل- قدرت مصادر إعلامية وسياسية في أوائل التسعينيات حجم الاختلاسات في الجزائر بـ 26 مليار دولار ولكن رئيس الوزراء آنذاك مولود حمروش نفى ذلك وقال إن حجم الاختلاسات لا يتجاوز ثلاثة مليارات دولار!

حسب تقارير مكتب المخدرات والجريمة المنظمة في الامم المتحدة يدفع أكثر من ترليون دولار من الرشاوي سنوياً على مستوى دول العالم المتقدمة والنامية .

. حسب تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005 ، تسببت اعمال التخريب واعمال النهب وتدمير الاصول في قطاع النفط العراقي (2003 . 2005) في فقد العراق ما يقرب من نصف ترليون دولار (500 مليار دولار) من عائدات النفط المفترضة خلال هذه الفترة ويتوقع ان تبلغ الضعف بحلول 2015 . (6)
هرب الرئيس الزائيري السابق موبوتو سيسي سيكو مبلغ (5) مليار دولار الى خارج بلاده في الفترة (1965 . 1997) ، وهذا المبلغ الضخم كان من الممكن ان يرفع من مستوى الصحة والتعليم والاستثمار في بلد فقير يعاني اهله من الجوع والفقر الدائم .

. جمع شقيق كارلوس ساليناس الرئيس السابق للمكسيك مبلغ (120) مليون دولار من عمليات فساد .
يون دولار سنويا ، أي ما يعادل 25 % من الدخل القومي لافريقيا ، مما يسبب ارتفاعا في الاسعار بمعدل (20 %)

. هناك ترليون دولار تفقد كل عام من الاموال المرصودة لتنمية المجتمعات.

- يوجد في الأردن ما يقرب من مليون رقم هاتف نقال، وعدد السكان خمسة ملايين ثلاثهم على الأقل في المدارس أو قبل سن المدرسة